



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-195
23 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة

المجموعة الثانية من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة

تُقدّم النصوص التالية إلى الجلسة العامة

العنوان	الوثيقة	المصدر
WG-LDC البرنامج الخاص لصالح البلدان الأقل نمواً	164	WG-LDC
القرار [WG-LDC-1] تدابير خاصة لصالح البلدان الأقل نمواً		
القرار [WG-LDC-2] مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة		
القرار [WG-LDC-3] تقديم المساعدة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة: أفغانستان		

ماري تيريز ألاجوانين
رئيسة لجنة الصياغة

المرفقات : 9 صفحات

فريق العمل المعني بالبلدان الأقل نمواً

البرنامج الخاص لصالح البلدان الأقل نمواً

1 الرؤية

يكتسب البرنامج الخاص لصالح البلدان الأقل نمواً قيمته من نوعية محتواه والخدمات التي يقدمها في الوقت المناسب بهدف إدماج البلدان الأقل نمواً في الاقتصاد العالمي من خلال تنمية الاتصالات وقدرته على التأثير الإيجابي على تنفيذ المساعدة المقدمة إلى تلك البلدان. وفي سياق هذه الجهود سيعمل مكتب تنمية الاتصالات مع الأطراف الأخرى المتفقة معه في رؤيته سواء من الخارج أو من الداخل لتعزيز الشراكات والتنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً.

2 الخلفية

ترجع مساعدة الاتحاد الدولي للاتصالات إلى البلدان الأقل نمواً إلى عام 1971 عندما قدم مساعدة خاصة إلى البلدان الأقل نمواً من خلال تنفيذ قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ذات الصلة. وإلى عام 1992 كانت أموال الاتحاد تُستخدم على أساس كل حالة على حدة في تمويل الخبراء وشراء المعدات والمنح وما إلى ذلك. ومنذ ذلك الحين تغير هذا النهج إلى الأفضل مع تطبيق نهج برنامجي في تقديم المساعدة مما أدى إلى أن يكون التنفيذ مستنداً إلى مجالات أولوية محددة بوضوح. ورغم أن هذا الابتكار الذي أدى إلى برمجة تقديم الأموال لإجراءات محددة ذات أولوية قد أثمر بعض التحسينات في حالة الاتصالات في البلدان الأقل نمواً إلا أن صغر المبالغ المتاحة يعني أن مساعدة الاتحاد كانت ولا بد أن تظل مجرد عامل مساعد وموزع بمقادير صغيرة على عدد متزايد من هذه البلدان. ولم يتولد عن هذه الموارد المالية الشحيحة نجاحات كثيرة يُعتد بها. وفي عام 1998 بدأ العمل باستراتيجية جديدة في تقديم المساعدة للبلدان الأقل نمواً. وسعت هذه الاستراتيجية إلى تركيز جهود الاتحاد وموارده على عدد صغير من تلك البلدان التي يتم اختيارها كل عام. ولقي تنفيذ هذا البرنامج دعماً من البلد الملتقي نفسه ومن الشركاء الآخرين في التنمية الذين سعى الاتحاد إلى تعبتهم لتقديم العون.

3 الأهداف

- (أ) يسعى البرنامج الخاص لصالح البلدان الأقل نمواً إلى تقديم مساعدة مركزة ومتباينة إلى هذه البلدان في العالم في إطار جميع أنشطة مكتب تنمية الاتصالات والاتحاد الدولي للاتصالات بصفة عامة.
- (ب) يسعى البرنامج إلى تلبية احتياجات البلدان الأقل نمواً إلى الاتصالات الحضرية وإلى إتاحة النفاذ الشامل في المناطق الريفية.

4 الغاية

يسعى البرنامج إلى زيادة متوسط الكثافة الهاتفية إلى 5 خطوط رئيسية لكل 100 نسمة وزيادة التوصيلات بالإنترنت إلى 10 مستعملين لكل 100 نسمة، وذلك بحلول عام 2010 (السنة التي سيعقد فيها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لصالح البلدان الأقل نمواً).

5 الاستراتيجية الجديدة

إذا كانت استراتيجية انتقاء بضعة بلدان فقط للاستفادة من تركيز المساعدة على أساس سنوي قد أدت إلى تحسين المساعدة المقدمة، فإن الأمر يتطلب حالياً آلية تنفيذ جديدة. وعلى الرغم من أن استراتيجية تكثيف المساعدة إلى بضعة بلدان من البلدان الأقل نمواً في المرة الواحدة قد نُفذت بقدر كافٍ من النجاح أثناء الفترة 1999-2002 فسوف يُستعمل الآن نهج ثنائي في تنفيذ المبادرة أثناء الفترة 2003-2006. وسيعني هذا النهج أنه بدلاً من تكثيف المساعدة على ستة بلدان في المتوسط سنوياً فسيبدأ الآن توجيه المساعدة إلى حوالي 12 بلداً على أساس برنامج لستين. وستسمح زيادة الفترة بمتابعة مستمرة عن كثب للإجراءات المتخذة بما فيها إمكانية التقييم وتعبئة الشراكات من خلال حلقات الموائد المستديرة للشراكات وأية وسائل أخرى لتعبئة الموارد. وستعني زيادة عدد البلدان توسيع تقديم المساعدة دون المساس بفعالية المبادرة بفضل زيادة مدة التنفيذ إلى سنتين.

ونظراً إلى أن الاستراتيجية القديمة قد شملت نصف البلدان الأقل نمواً (20 بلداً) فسوف تُستخدم الاستراتيجية المعدلة لتقديم المساعدة إلى جميع البلدان الباقية في الدورة التالية وربما الدخول في دورة جديدة من تقديم المساعدة للبلدان الأكثر احتياجاً. ولكن ينبغي أن يقال إن المساعدة المقدمة حسب الظروف سوف تقدم أيضاً إلى البلدان غير المشمولة في جميع الأوقات في حدود القيود على الموارد.

وهناك جانب في الاستراتيجية الجديدة وهو تنفيذ مبادرة متوازية لتقديم المساعدة إلى مجموعة خاصة من البلدان داخل مجموعة البلدان الأقل نمواً وهي البلدان التي خرجت لتوها من الحرب أو الحرب الأهلية والمحددة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد. وهذه المجموعة الخاصة من البلدان تتطلب أقصى قدر من المساعدة الممكنة في مختلف المجالات وخاصة لإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب وإقامة شبكات جديدة مكائماً. وفي حين أن البلدان تظل تتلقى الأموال المبرمجة للبلدان الأقل نمواً فإنها ستحتاج إلى مزيد من رؤوس الأموال وزيادة الدعم في جميع المجالات لتتخذ خطوة واسعة لتطوير قطاع الاتصالات لديها.

6 مجالات الأولوية

تتسم مجالات الأولوية بأهمية حاسمة لتنمية الاتصالات في البلدان الأقل نمواً. وفي هذا المجالات ينبغي أن يركز مكتب تنمية الاتصالات وشركاؤه في التنمية أنشطتهم أثناء دورة السنوات 2003-2006. وإذا قامت جميع الأطراف المعنية بمعالجة كافية لهذه المسائل فيرجى تجاوز المعوقات الكبرى في التنمية وتوجيه البلدان نحو النمو الكبير في شبكاتهما. ويُقترح أدناه برنامج عمل عام في شكل أولويات جديدة.

(أ) **تنمية الاتصالات في المناطق الريفية:** الهدف من برنامج الأولوية هذا هو تحقيق سهولة النفاذ إلى خدمات الاتصالات في المناطق الريفية التي يعيش فيها معظم سكان البلدان الأقل نمواً. ولا بد وأن يؤدي ذلك أيضاً إلى تنشيط الصناعات الريفية وتحسين ناتج التعليم وبدء ظهور فوائد اجتماعية كثيرة ووقف هجرة الريفيين إلى المدن. ولا بد وأن يؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات.

(ب) **تنمية البنية التحتية واعتماد التكنولوجيات والخدمات الجديدة:** يُقصد من ذلك مواصلة مساعدة البلدان الأقل نمواً في اختيار التكنولوجيات. ولا بد من الحذر عند إدخال التكنولوجيات والتقنيات الجديدة لتجنب الاستغناء عن المعدات القديمة قبل الأوان وتجنب تكبد تكاليف لا داعي لها لتحقيق التشغيل البيئي. وسيتم توجيه المساعدة أساساً للاتصالات وتكنولوجيات المعلومات وخدماتها بما في ذلك الإنترنت وتطبيقاتها وأنظمة الربط المرترزي (الثابتة منها والمتنقلة).

(ج) **إعادة هيكلة القطاع:** الأولوية في هذا المجال تُهدف إلى مواصلة عملية الهيكلية القطاعية وتشجيع التحرير والمنافسة وربما الخصخصة حسب الاقتضاء. وينبغي أن يدفع كل ذلك على زيادة سرعة نمو الشبكات وتحسين إدارة القطاع حتى تستفيد البلدان من الفوائد التي تحصل عليها منه. وسيتم تقديم المساعدة إلى الهيئات التنظيمية الجديدة في مختلف المجالات وتتراوح من تدابير لتنفيذ استراتيجيات النفاذ الشامل وإنشاء مختلف الأدوات التي تتطلبها الهيئة التنظيمية. وربما يتم تقديم المساعدة إلى الشركات الوليدة على أساس استعادة التكاليف.

(د) **تنمية/إدارة الموارد البشرية:** هذا المجال مجال هام يشمل جميع المجالات الأخرى ويجب استمراره عملياً إلى ما لا نهاية لأن الموارد البشرية هي أكثر الأصول قيمة في كل حين. وسيشمل ذلك الأنشطة التقليدية لتنمية/إدارة الموارد البشرية وينطوي على التدريب وإعادة التدريب للعاملين في مجالات منها تقنيات الإدارة الحديثة وإدارة شبكات الاتصالات وصيانتها.

هـ) التمويل والشراكات: الشراكات عنصر جوهري لتنفيذ البرنامج الخاص لصالح البلدان الأقل نمواً. وينبغي توجيه هذه الشراكات نحو تجميع الموارد وتوجيه الموارد المتجمعة إلى البلدان الأقل نمواً لتجنب ازدواج الجهود والموارد ولتجنب تناثر الموارد الشحيحة بكميات قليلة مما يؤدي إلى ضعف أو انعدام أثرها في البلدان المستفيدة. ولهذا السبب ستُعقد حلقات موائد مستديرة للشراكات لمجموعات من البلدان المستفيدة من المساعدة المركزة المقدمة من مكتب تنمية الاتصالات. وستُعرض في هذه الحلقات مشاريع ملموسة على الشركاء الإنمائيين الذين سيطلبون توضيحات من ممثلي البلدان.

وسيتم تشجيع المبادرات الثنائية بين برنامج العمل هذا ومجموعة الاتصالات الناشئة عنها لجذب التدفقات المالية إلى البلدان الأقل نمواً. ويتسم ذلك بأهمية خاصة نظراً لأن معظم الفعاليات تحجم عن الدخول إلى البيئات المشتهة مثل البيئات التي تقوم في البلدان الأقل نمواً، وستتبع تقديم المشاريع مشروعاً مشروعاً بطريقة لبقة إلى كل جهة من هذه الفعاليات بصورة منفصلة.

وسيتطلب الأمر مشاركة القطاع الخاص والمنظمات متعددة الأطراف لتسريع تنمية الاتصالات في البلدان الأقل نمواً.

7 الإجراءات الواجب اتخاذها

سيتم اتخاذ إجراءات محددة (داخل نطاق أنشطة مكتب تنمية الاتصالات) سنوياً أو كل سنتين في الخطة التشغيلية وفقاً للطلبات المقدمة من البلدان المعنية.

القرار [WG-LDC-1]

تدابير خاصة لصالح البلدان الأقل نمواً

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكر

بالقرار 30 لمؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) والقرار 16 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فالييتا، 1998)،

وإذ يأخذ في الاعتبار

أن الاختلال الحاد في مجال تنمية الاتصالات بين البلدان الأقل نمواً والبلدان الأخرى، من شأنه أن يزيد من الفجوة الرقمية،

وإذ يعرب عن تقديره

للتدابير الخاصة المتخذة لصالح البلدان الأقل نمواً في شكل تقديم مساعدة موجهة ومقدمة بموجب الفصل الثالث من خطة عمل فالييتا،

وإذ يساوره القلق

أ) من أن شبكات الاتصالات ما زالت في حالة متردية في عدد كبير من البلدان الأقل نمواً، وذلك في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية على السواء، على الرغم من جميع التدابير المتخذة حتى الآن،

ب) من الانخفاض المستمر في تدفقات المساعدة التقنية والتمويل الاستثماري من المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف الموجهة إلى البلدان الأقل نمواً،

ج) من وجود 49 بلداً تدخل ضمن هذه الفئة،

يقرر

تأييد المجالات الجديدة للأولويات خلال السنوات الأربع القادمة وبرنامج العمل الذي يرتبط بهذه الأولويات لصالح البلدان الأقل نمواً، واستراتيجية تنفيذه،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتنفيذ برنامج مساعدة البلدان الأقل نمواً الوارد في خطة عمل فالييتا تنفيذاً كاملاً، مع زيادة المخصصات المالية لمكتب تنمية الاتصالات المكرسة لهذا الغرض زيادة كبيرة؛

2 بتوجيه الأولوية إلى البلدان الأقل نمواً لدى تنفيذ برامج المساعدة الأخرى التي يقوم بها المكتب لصالح البلدان النامية؛

3 بإيلاء عناية خاصة لتنمية الاتصالات في المناطق الريفية والضواحي بهدف إنجاز النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات؛

4 بتدعيم الوحدة المعنية بالبلدان الأقل نمواً، في حدود الموارد القائمة، عن طريق تجميع المسؤولين عن تنفيذ الإجراءات في مجالات الأولوية المختارة لزيادة تنسيق المساعدة المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً،

يكلف الأمين العام

1 بأن يطلب من مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) تخصيص وزيادة الميزانية المكرسة للبلدان الأقل نمواً بهدف تمكين مكتب تنمية الاتصالات من الاضطلاع بأنشطة متزايدة ومبرجة لصالح البلدان الأقل نمواً؛

2 بأن يواصل تحسين المساعدة المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً عن طريق موارد أخرى وخاصة المساهمات الطوعية غير المربوطة وأي فائض من إيرادات معارض ومنتديات الاتصالات العالمية والإقليمية؛

3 بأن يلتزم ويقترح تدابير جديدة ومبتكرة قادرة على تأمين أموال إضافية لاستخدامها في تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدان الأقل نمواً،

يطلب من حكومات البلدان الأقل نمواً

1 إيلاء أولوية أكبر لتنمية الاتصالات واعتماد تدابير وسياسات واستراتيجيات وطنية كفيلة بتسريع تنمية الاتصالات في بلدانها من خلال تحرير القطاع وإدخال تكنولوجيات جديدة؛

2 إيلاء أولوية عالية إلى أنشطة - مشاريع الاتصالات عند اختيار أنشطة التعاون التقني الممولة من المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف؛

3 إدماج عنصر تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصال في خطط التنمية الوطنية،

يحث الدول الأعضاء الأخرى وأعضاء القطاعات الأخرى

إقامة شراكات مع البلدان الأقل نمواً إما مباشرة أو بمساعدة من مكتب تنمية الاتصالات من أجل زيادة الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتنشيط تحديث الشبكات في تلك البلدان وتوسيعها، في محاولة جريئة لتقليل الفجوة الرقمية وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النفاذ الشامل.

القرار [WG-LDC-2]

مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة:
أفغانستان، بوروندي، تيمور الشرقية، جمهورية الكونغو الديمقراطية،
رواندا، سيراليون، الصومال، غينيا - بيساو، وليبيريا

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يدكر

بالقرار 34 (كيوتو، 1994) والقرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يدكر كذلك

بأهداف الاتحاد المنصوص عليها في المادة 1 من دستور الاتحاد،

واعتراضاً منه

أ) بأن مؤتمر المندوبين المفوضين لم يخصص ميزانية لتنفيذ القرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لصالح البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

ب) أن الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد لتقديم مساعدات من خلال فوائض إيرادات تليكوم للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة (بوروندي ورواندا والصومال وليبيريا) ينبغي أن تشمل غيرها من البلدان التي تمر بظروف مشابهة لظروف البلدان المذكورة مثل (أفغانستان وتيمور الشرقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وغينيا - بيساو)؛

ج) أن وجود شبكة اتصالات يعوّل عليها هو أمر لا غنى عنه لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المختلفة، لا سيما البلدان التي تعاني من آثار الكوارث الطبيعية أو النزاعات الداخلية أو الحروب؛

د) أن هذه البلدان لن تتمكن، لا في الظروف الحالية ولا في المستقبل القريب، من إعادة أنظمة اتصالاتها إلى مستوى مقبول ما لم تحصل على مساعدة المجتمع الدولي سواء على أساس ثنائي أم من خلال المنظمات الدولية،

وإذ يلاحظ

أ) تقرير مدير مكتب تنمية الاتصالات بشأن تنفيذ أمور من بينها القرار 34 لمؤتمر المندوبين المفوضين (المراجع في مينيابوليس، 1998)؛

ب) الجهود التي يبذلها الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات من أجل تنفيذ القرار 34،

وإذ يلاحظ كذلك

أن ظروف النظام والأمن التي تنشدها قرارات الأمم المتحدة لم تتحقق إلا جزئياً، وأنه بسبب عدم تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ القرار 34 لم ينفذ هذا القرار إلا تنفيذاً جزئياً،

يقرر

الاستمرار في التدابير الخاصة التي بدأها الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات، مع الحصول على مساعدة متخصصة من قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييم الاتصالات، بهدف توفير المساعدة والدعم المناسبين للبلدان التي عانت من الكوارث الطبيعية أو الصراعات المحلية أو الحروب، وهي في هذه الحالة أفغانستان وبوروندي وتيمور الشرقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسيراليون والصومال وغينيا-بيساو وليبيريا مما يمكنها من إعادة بناء شبكات اتصالاتها عندما تستتب ظروف النظام والأمن التي تنشدها قرارات الأمم المتحدة،

يطلب إلى الدول الأعضاء

أن تقدم كل ما يمكن من مساعدة ودعم للحكومات المعنية، سواء على أساس ثنائي أو في إطار التدابير الخاصة التي ينفذها الاتحاد والمشار إليها أعلاه،

يدعو المجلس

إلى تخصيص الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذا القرار، ضمن حدود الموارد المتوفرة،

يكلف الأمين العام

1 أن يحيط مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) علماً بضرورة تخصيص ميزانية خاصة لصالح البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

2 أن ينسق الأنشطة التي تقوم بها قطاعات الاتحاد الثلاثة طبقاً للفقرة "يقرر" أعلاه لكفالة أكبر قدر ممكن من فعالية التدابير التي يتخذها الاتحاد لصالح البلدان ذات الاحتياجات الخاصة وأن يعرض على المجلس تقريراً عن هذا الموضوع.

القرار [WG-LDC-3]

تقديم المساعدة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة: أفغانستان

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)

إذ يذكر

بالقرار 34 (كيوتو، 1994) والقرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يذكر أيضاً

(أ) بأهداف الاتحاد الدولي للاتصالات المتجسدة في المادة 1 من دستوره (جنيف، 1992)،

واعترافاً منه

(أ) بأن مؤتمر المندوبين المفوضين لم يخصص أي ميزانية فيما يتعلق بالقرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لصالح البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

(ب) أن البنية التحتية للاتصالات في أفغانستان قد تم تدميرها بالكامل على مر عقدين من الحروب، وأن التجهيزات المستعملة حالياً يبلغ عمرها أكثر من أربعين عاماً وأصبحت متقادمة؛

(ج) أن أفغانستان لا تغطي حالياً بنية تحتية وطنية للاتصالات ولا بنفاد إلى شبكات الاتصالات الدولية أو إلى الإنترنت؛

(د) أن أنظمة الاتصالات هي عامل أساسي لا بد منه لإعادة التعمير وإعادة التأهيل وللقام بعمليات الإغاثة في البلد؛

(هـ) أن أفغانستان لن تتمكن، لا في الظروف الحالية ولا في المستقبل القريب، من إعادة بناء أنظمة اتصالاتها ما لم تحصل على مساعدة المجتمع الدولي سواء على أساس ثنائي أم من خلال المنظمات الدولية،

وإذ يلاحظ

(أ) أن أفغانستان لم تحصل على أي مساعدات من الاتحاد خلال فترة زمنية طويلة بسبب ظروف الحروب التي مرت بها،

(ب) الجهود التي يبذلها الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات لتقديم المساعدات لبلدان أخرى خرجت لتوها من ظروف الحروب التي مرت بها،

يقرر

أن التدابير الخاصة التي شرع الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات في اتخاذها، بمساعدة من قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات، ينبغي أن تستمر بغية تقديم مساعدة ودعم مناسبين إلى أفغانستان في إعادة بناء البنية التحتية للاتصالات وإقامة المؤسسات وتأسيس الإطارين التشريعي والتنظيمي في قطاع الاتصالات بما في ذلك خطة الترقيم، وإدارة الطيف، والتعريفات وتنمية الموارد البشرية، وغير ذلك من أشكال المساعدة،

يطلب إلى الدول الأعضاء

أن تمنح كل مساعدة ودعم ممكنين إلى حكومة أفغانستان على أساس ثنائي أو من خلال التدابير الخاصة للاتحاد المشار إليها أعلاه،

يدعو المجلس

إلى تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ هذا القرار وذلك في حدود الموارد المتوفرة،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 بأن ينفذ بالكامل برنامج مساعدة لصالح البلدان الأقل نمواً بحيث يمكن لأفغانستان في إطاره أن تحصل على مساعدة مركزة في شتى المجالات التي لها الأولوية في البلد؛
- 2 اتخاذ تدابير فورية لمساعدة أفغانستان في الفترة الممتدة حتى انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين القادم (مراكش، 2002)،

يكلف الأمين العام

بأن ينسق الأنشطة التي تنفذها القطاعات الثلاثة بالاتحاد طبقاً لفقرة "يقرر" أعلاه، وأن يتأكد من أن تكون تدابير الاتحاد لصالح أفغانستان فعالة بقدر الإمكان، وأن يرفع إلى المجلس تقريراً بهذا الشأن.